

الجامعة الجزائرية، إعادة النظر في الأدوار والمسؤوليات لبناء اقتصاد المعرفة

دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير لجامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس

The Algerian University, Rethinking Roles and Responsibilities to Build a Knowledge Economy case study of Faculty of Economic, Business and Management Sciences at University Soukahras

بن طالب فتحي¹، بوفاس الشريف²

¹ مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس (الجزائر)، f.bentaleb@univ-soukahras.dz

² مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس (الجزائر)، c.boufas@univ-soukahras.dz

تاريخ النشر: 2024/11/19

تاريخ القبول: 2024/10/08

تاريخ الاستلام: 2024/07/28

ملخص:

يعرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في السنوات الأخيرة عدة تحولات، تماشياً مع الديناميكية القوية التي يشهدها العالم وبداية تشكل نظام عالمي جديد تبحث فيه الدول على موطئ قدم، وتنفيذا للاستراتيجية التي أرسى قواعدها رئيس الجمهورية التي تهدف لربط الجامعة مع محيطها الاقتصادي وجعلها مساهمة في تحقيق النمو وتقديم المجتمع، ولذلك أصبحت الجامعات في حاجة إلى إعادة صياغة وظائفها وأدوارها بما يتناسب والتحديات الجديدة.

يهدف هذا البحث الى معرفة مدى وعي أساتذة جامعة سوق أهراس بالأدوار والاسهامات الجديدة للجامعات في ظل التحديات التي نعيشها في عالم اليوم، واستندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال البيانات التي تم الحصول عليها وبالاعتماد على الاستبانة، من أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الدراسة هو التأخر الكبير للجامعة في إعادة صياغة رؤيتها ورسالتها وأهدافها بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة للدولة وضعف نتائجها في محور احتضان الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال بالجامعة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف قيادة الجامعة.

كلمات مفتاحية: اقتصاد المعرفة، الجامعة، احتضان الاعمال، ريادة الاعمال، تعاون الجامعة مع الصناعة.

تصنيف JEL: A10, A20, A29.

Abstract:

The higher education and scientific research sector has been undergoing several transformations in recent years. This is in line with the dynamic changes the world is witnessing and the emergence of a new global order, in which nations are seeking their footing. It is also in execution of the strategy laid out by the President, which aims to connect universities with their economic surroundings and make them contributors to societal growth and progress. As a result, universities now need to redefine their functions and roles.

This research aims to understand the extent to which the faculty of Souk Ahras University is aware of the new roles and contributions of universities in light of the challenges we face in today's world. The study relied on the descriptive-analytical method through data obtained via a questionnaire. One of the most important findings of this study is the significant delay of the university in redefining its vision, mission, and goals to align with the state's new strategy, and the weak results in terms of embracing entrepreneurship and disseminating the culture of entrepreneurship within the university, despite the efforts made by the university leadership.

Keywords: Knowledge Economy, University, Business Incubation, Entrepreneurship, University-Industry Collaboration.

JEL Classification: A29, A20, A10.

1. مقدمة:

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر عدة تحولات في السنوات الأخيرة، تماشيا مع الديناميكية والتغيرات الشديدة التي يشهدها العالم خاصة في المجال الاقتصادي، أدى إلى تغيير نظرة الدولة في سياساتها، وتخصيصها للموارد باتجاه الملائمة مع مجتمع المعلومات والمعرفة، حيث اخذ مفهوم اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة مكانة خاصة ومركزية في اهتماماتها وأصبح التعليم احد أهم ركائزها بشكل عام والتعليم العالي بصفة خاصة على اعتبار انه السبيل الأمثل لخلق يد عاملة فنية مؤهلة ذات قدرات إبداعية عالية وتدعيم البحث العلمي، من جهة أخرى وتجسيدا للاستراتيجية التي أرسى قواعدها رئيس الجمهورية التي تهدف إلى ربط الجامعة مع محيطها الاقتصادي وجعلها قاطرة لتحقيق التنمية وخلق القيمة.

تعتبر الجامعة قمة الهرم المعرفي والعمود الفقري للتقدم الاجتماعي في حياة الدول والمجتمعات وهي الطريق الموصل إلى مجتمع المعرفة من خلال ربط التعليم الجامعي بمقتضيات العصر ومتطلبات التنمية وحاجات المجتمع عن طريق تبني الجامعات ومخابر البحث مشكلات المجتمع ومحاولة الوصول إلى الحلول المناسبة لها.

1.1 إشكالية البحث:

إلى جانب المهام التقليدية للجامعات والتي تتمثل أساسا في توفير التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بدأت وجهات نظر جديدة تدعو لوضع الجامعات ومؤسسات البحوث في مركز عملية التنمية وإشراكها في خلق القيمة سواء للصناعة أو المجتمع. فمن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدي مساهمة الجامعة الجزائرية في ظل المسؤوليات والأدوار الجديدة من جانب محور احتضان الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال والتعاون مع الصناعة في بناء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير لجامعة سوق أهراس؟

2.1 أسئلة البحث:

هذا الإشكال الذي يطرح من ورائه مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة فيمايلي:

- ✓ ماذا يقصد باقتصاد المعرفة وماهي أهم مؤشرات؟
- ✓ ما مدى نجاح استراتيجية احتضان الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال كوظيفة جديدة تم تضمينها للجامعات من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير لجامعة سوق أهراس من أجل المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة؟
- ✓ ما مدى نجاح استراتيجية تعاون الجامعة مع الصناعة كآلية جديدة لدعم الابتكار من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير لجامعة سوق أهراس من أجل بناء اقتصاد المعرفة؟
- ✓ ما مدى وعي الأسرة الجامعية بهذه الإسهامات والوظائف والأدوار الجديدة للجامعات من أجل بناء اقتصاد المعرفة؟

3.1 فرضيات البحث:

انطلاقا مما تم عرضه من معطيات نخلص إلى طرح الفرضيات التالية:

1. هناك إدراك من طرف عينة الدراسة لمفهوم اقتصاد المعرفة.
2. لم تحقق الاسهامات والوظائف الجديدة للجامعة ما كان منتظرا منها لبناء اقتصاد المعرفة في محور احتضان الاعمال وريادة الاعمال والتعاون مع الصناعة من وجهة نظر عينة الدراسة.
2. ليس هناك وعي كاف بالإسهامات والوظائف الجديدة التي كلفت بها الجامعة من طرف عينة الدراسة.

4.1 أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى التحديات والرهانات التي يفرضها العالم اليوم، فقضية التحول نحو اقتصاد المعرفة بالنسبة للدولة الجزائرية هي قضية جوهرية واستراتيجية، وقضية وجود قبل كل شيء بالنظر إلى حجم التهديدات الجيوسياسية والأطماع الغربية التي تُهدق بالبلاد، والتي فرضتها التغيرات الهائلة الحاصلة في العالم اليوم، من أجل الخروج من تبعات اقتصاد المحروقات والتقلبات الحاصلة فيه إلى فضاء رحب يضمن للبلاد سيادتها وكرامة سكانها، فضاء يعتمد على اقتصاد المعرفة والمؤسسات التكنولوجية الناشئة.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد أُوكل للجامعة الدور الأكبر في بناء هذا النموذج الاقتصادي الجديد على أساس أنها تعتبر الخزان الأساسي للأفكار الخلاقة والابتكارات التي يعول عليها لتكوين مشروعات اقتصادية مبدعة خلاقة للثروة.

5.1 أهداف الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف إلى مدى وعي عينة الدراسة بمفهوم اقتصاد المعرفة وأهم مؤشرات.
- التعرف على الأدوار والمسؤوليات الحالية للجامعة الجزائرية في بناء اقتصاد المعرفة.
- تحديد الفجوات بين الأدوار والمسؤوليات الحالية للجامعة الجزائرية وأدوارها ومسؤولياتها المطلوبة لتعزيز اقتصاد المعرفة.
- اقتراح توصيات لإعادة النظر في الأدوار والمسؤوليات للجامعة الجزائرية لتعزيز اقتصاد المعرفة.

6.1 منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل تأكيد أو نفي الفرضيات السابقة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره، من خلال توفير البيانات والحقائق وتحليلها وتفسيرها والوقوف على دلالتها بالاعتماد على المصادر والمراجع، فضلا عن المقالات والمجلات ومواقع الانترنت، بالإضافة إلى تحليل وتفسير مختلف النتائج المتوصل لها باستخدام أساليب التحليل الإحصائي.

7.1 حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود التالية:

- الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الثلاثي الأول للسنة الجامعية 2024/2023.
- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من المستجوبين داخل جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس.
- المحدد البشري: جرت الدراسة على عينة من الأساتذة الإداريون وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير لجامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس.

2. الإطار النظري لاقتصاد المعرفة

1.2 مفهوم اقتصاد المعرفة:

تعددت المفاهيم والتعاريف من طرف الكتاب والمختصين حول مصطلح اقتصاد المعرفة وذلك بسبب التطور الذي حدث في مجال المعرفة والتكنولوجيا في العقود الأخيرة، وبشكل عام يعرف اقتصاد المعرفة وفق لفيرتز ماكلوب الذي يُعد من رواد الاقتصاد المعرفي بكونه "الاقتصاد المبني على المعرفة الذي يكون فيه عدد عمال المعرفة في القطاعات المنتجة أعلى من أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأبرز ماكلوب أن اقتصاد المعرفة يتضمن خمس قطاعات مهمة تشمل: التعليم، البحث والتطوير، الاتصالات، تقنية المعلومات وخدمات المعلومات¹.

عُرف أيضا على أنه الاقتصاد الذي تحتل فيه المعرفة مساحة أكبر مقارنة بالاقتصادات السابقة وتلعب فيه دورا رئيسيا في خلق القيمة، وبالتالي أصبحت المعرفة المورد الاساسي في العملية الانتاجية.²

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه الاقتصاد القائم على اكتساب، وتوليد ونشر، وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو وتحقيق التنمية في المدى البعيد.³

في حين عرفه كل من الشمري والليثي على أنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، من أجل تحقيق الرفاهية للإنسانية من خلال الاستفادة من التكنولوجيات المتطورة، ورأس المال المعرفي لإحداث تغييرات استراتيجية في طبيعة البيئة الاقتصادية.⁴

وبالتالي فإن اقتصاد المعرفة يركز على⁵:

- سياسة اقتصادية وهياكل مؤسسية تعمل على تشجيع النشاط الاقتصادي وخلق مؤسسات تسمح بتخصيص الموارد بكفاءة وتشجيع الإبداع من أجل تجسيد المعرفة الموجودة ونشرها واستخدامها بكفاءة.
- عمال المعرفة الذين بإمكانهم تطوير مهاراتهم وتكييفها بصورة مستمرة لخلق المعرفة وإدارتها بكفاءة.
- مع التطور المتزايد للمعرفة العالمية والديناميكية التي تعرفها، ومن أجل استيعاب هذه المعرفة وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، لا بد من ابتكار نظام فعال للمؤسسات ومراكز البحث والجامعات ومختلف الهيئات الأخرى التي تعمل في هذا المجال.
- بنية تحتية معلوماتية حديثة وكافية يمكنها تسهيل التواصل الفعال ونشر ومعالجة المعلومات والمعرفة.

من التعاريف السابقة يمكننا أن نقول أن اقتصاد المعرفة هو نموذج اقتصادي جديد، اقتصاد يتم فيه اكتساب المعرفة وإنشاءها ونشرها واستخدامها بشكل فعال لتعزيز التنمية الاقتصادية، يتضمن الانتقال الناجح إلى اقتصاد المعرفة عدة عناصر مثل الاستثمارات طويلة الأجل في التعليم، وتطوير القدرة على الابتكار، وتحديث البنية التحتية للمعلومات، وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة لتعاملات السوق.

2.2 مؤشرات اقتصاد المعرفة:

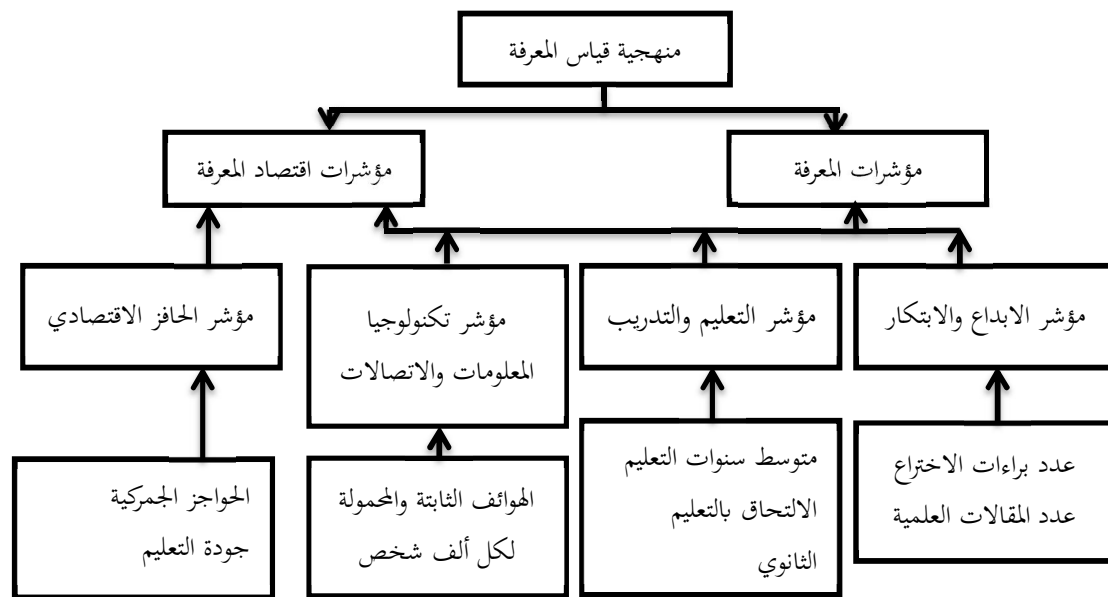
من أجل التحول لاقتصاد المعرفة ينبغي على الحكومات بناء استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى، تُحدد من خلالها مختلف الأهداف والسياسات والاستثمارات المؤدية لتحقيق طموحاتها وتطلعاتها، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف لديها ومحاولة التعامل مع التهديدات والفرص المتاحة بأكثر فعالية مع ضرورة وضع نظام لتقييم مختلف الاعمال والتصرف بناءا عليه من أجل القيام بمختلف التصحيحات اللازمة من أجل تحديد التقدم المحرز مقابل تلك الأهداف.

وتأكيدا للدور الاستراتيجي للمعرفة وضرورة ايجاد ادوات لإدارتها وقياسها، فقد برزت عدة هيئات دولية حاولت وضع مؤشرات لاقتصاد المعرفة تهدف من خلالها قياس مدى جاهزية البيئة المحلية لتلك الدول لاستخدام المعرفة كمقوم اقتصادي في نظمها الاقتصادية، من بينها مؤشر البنك الدولي (KEI)، الذي يركز على أربع مؤشرات فرعية متكاملة ومتفاعلة بينها وهي⁶:

مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي، مؤشر الابداع والابتكار، مؤشر التعليم والتدريب، مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تهدف الى مساعدة الدول للتعرف على نقاط القوة والضعف لديها، يعتمد المؤشر على قياس مئة وتسعة متغيرا مقسمة على المحاور الأربع سالفة الذكر بمقياس يمتد من الواحد حتى العشرة، بحيث كلما اقترب المؤشر من العشرة كان ذلك دليلا على تحسن المناخ المعرفي في تلك الدول.

من بين أهم المتغيرات التي يركز عليها مؤشر (KEI) والتي لها علاقة مباشرة بالتعليم العالي، حقوق الملكية الفكرية وعدد براءات الاختراع، عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة لعمر الفرد، ايضا حجم الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي، عدد الباحثين بالنسبة لعدد السكان، عدد الحاضنات و حدائق التكنولوجيا...⁷

الشكل 01: منهجيات قياس المعرفة حسب البنك الدولي



المصدر: World Bank, Knowledge Economy Index Rankings(KEI) 2012

3. الإطار النظري لخدمة التعليم العالي:

لقد تعددت المفاهيم واختلفت الرؤى حول التعليم العالي، لكن قبل التطرق إلى تحليل مختلف هذه المفاهيم يجدر بنا الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين يستعملون مصطلح التعليم العالي كمترادف للتعليم الجامعي، وعليه فالجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي فهي تمثل مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة من أجل خدمة المجتمع⁸.

1.3 مفهوم خدمة التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي أعلى قمة الهرم التعليمي، يُشترط للانخراط فيه اجتياز امتحان البكالوريا في أغلب الدول ومنها الدول العربية، وتأتي هذه الشروط من التعليمات وليس من مفهوم التعليم العالي، وتضم مؤسسات التعليم العالي العديد من الكيانات منها الجامعات والكليات، المعاهد، والمعاهد العليا، مخابر البحث...، يتحصل طلبتها على شهادات علمية معترف بها في تخصصات مختلفة.

عرفه محمد حميدان العبادي على أنه: "وسيلة لإكساب الطالب المعرفة والمعلومات والتفكير العلمي والبحث وتنمية قدراته على الانتقاء والاختيار في مواجهة هذا الانفجار المعرفي والتقدم العلمي، لأنه بذلك يساهم في تكوين أو خلق مجتمع المعرفة"⁹. عرفته مجموعة اليونسكو خلال الندوة التي نظمتها حول التعليم العالي في إفريقيا والذي ضم 44 بلداً سنة 1977 على أنه: كل أشكال التعليم الأكاديمية والمهنية والتقنية التي تقوم بإعداد العاملين والمعلمين في المؤسسات كالجوامع والمعاهد التربوية والمعاهد التكنولوجية ومعاهد المعلمين¹⁰.

أما في القانون الجزائري فقد عرّف على أنه: كل نخط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة¹¹. وعليه وعلى ضوء ما تم سرده من تعاريف خاصة بخدمة التعليم العالي يمكننا تعريفها على أنها مختلف أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يعتمد بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسة أخرى معتمدة من طرف الدولة.

2.3 أصناف خدمة التعليم العالي:

خلال اشغال المؤتمر العالمي لمنظمة اليونسكو المنعقد سنة 1998، تم تحديد ثلاث وظائف أساسية للتعليم العالي، كل وظيفة تسعى لتحقيق جملة من الأهداف، تشكل محورا أساسيا في إحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي وميزة تنافسية حقيقية يصعب تقليدها، يمكن تصنيف هذه الخدمات إلى مباشرة وغير مباشرة.¹²

1.2.3 الخدمة غير المباشرة لمؤسسات التعليم العالي:

وتتمثل أساسا في وظيفتي التعليم والبحث العلمي من خلال توفير برامج تعليمية وبخنية جيدة تناسب احتياجات ومتطلبات المجتمع. أ-وظيفة التعليم: من أهم وظائف مؤسسات التعليم الجامعي التقليدية نجد وظيفة التعليم التي من خلالها تقوم هذه المؤسسات بتقديم برامج تعليمية في مختلف التخصصات بقصد إعداد القوى البشرية وتأهيلها للحياة المهنية من خلال المشاركة الفاعلة والمتميزة في إحداث النمو الاقتصادي المنشود.

ب- البحث العلمي: لقد أصبح البحث العلمي أحد أهم الأدوات والحلقات الضرورية للبناء المجتمعي، تستخدمه الدول بشكل كبير من أجل حلّ المشكلات التي تواجهها في مختلف الميادين، عادة ما يقوم بالبحث العلمي داخل هذه المؤسسات الأساتذة وطلبة الدراسات العليا المنضويين ضمن مخابر مجهزة بكل المستلزمات التي يحتاجونها ضمن بيئة علمية مناسبة للباحثين والأساتذة لمساعدتهم على الإبداع والإنتاج العلمي، وفي جو من الاستقلالية للتفكير والموضوعية لإطلاق العنان للطاقة الإبداعية للفرد في حل المشكلات اعتمادا على الملاحظة والتجريب والتحليل والتركيب.¹³

2.2.3 الخدمة المباشرة للمجتمع

إضافة إلى مهام التعليم وتطوير البحث العلمي، تعمل الجامعة الجزائرية وبشكل رئيسي على خدمة قضايا المجتمع واهتماماته وتوجهاته المستقبلية، من خلال محاولة تقديم حلول علمية وتقنية أو استشارات لمشكلات ترتبط بالمجتمع والمساهمة في تحقيق تطلعاته وبناء اقتصاد يُسهم في خلق قيمة مضافة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما يُحسّن جودة الحياة لهذا المجتمع.

فمؤسسات التعليم العالي هي المسؤولة عن تزويد المجتمع بالكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات، وهي أداة المجتمعات في تطوير التكنولوجيا خدمة لأغراضها ومطامحها المجتمعية، وبذلك يلعب التعليم العالي دورا أساسيا في تحديد مستقبل الشعوب ونهضته وازدهاره المعرفي.¹⁴

4. الأدوار الجديدة للجامعة في اقتصاد المعرفة:

تلعب الجامعات دوراً حاسماً في تنمية وازدهار المجتمعات الحديثة، تقليدياً كانت وظيفتها الرئيسية هي نقل المعرفة والتدريب وإجراء البحوث ومع تحرك العالم نحو اقتصاد المعرفة، بدأت تظهر أدوار جديدة للجامعات إضافة للأدوار التقليدية.

سجلت الجامعات خلال الفترات التاريخية سلسلة من التحولات فيما يتعلق بمكوناتها المفاهيمية والعملية لمهمتها، وتبرز دور الجامعات بشكل أكبر مع ظهور اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، في اقتصاد المعرفة يعتمد توليد الثروة بشكل متزايد على توليد المعرفة واكتسابها ومشاركتها وتوزيعها وتحويلها واستهلاكها، تُعتبر المعرفة في الواقع محركاً للإنتاجية والقدرة التنافسية وبالتالي فإن دورها في تحقيق الميزة التنافسية أصبح مسألة إدارية متزايدة الأهمية في جميع قطاعات الأعمال التجارية وغير التجارية، في عملية التكيف تركز الجامعات بشكل أساسي على مهمتها التقليدية المتمثلة في التعليم والتعلم والبحث، أما اليوم فإن المجتمع يطلب من الجامعات أكثر من ذلك بكثير من حيث مساهمتها في هذا الصدد، يتعين على الجامعات أن تولي اهتماماً لاحتياجات فئات مختلفة من أصحاب المصلحة، مثل الطلاب وعائلاتهم، والشركات الخاصة والمؤسسات العامة، والمجتمع المحلي والدولي.¹⁵

وبالتالي فقد أصبحت الجامعات لاعبا رئيسيا في تحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات وعمليات مبتكرة، ومن بين جملة الأدوار التي أسندت إليها نجد:

1.4 احتضان الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال:

تتطلع معظم الدول إن لم يكن كلها، إلى جامعاتها من أجل تحفيز تطوير منتجات وخدمات جديدة، وإطلاق وتسريع الشركات الناشئة وإنشاء أنظمة بيئية لريادة الأعمال، ويقع في قلب هذه النظم مجموعة من حاضنات الأعمال الجامعية التي ترافق الشركات الناشئة المنشأة من قبل الأساتذة والطلاب والباحثين ورواد الأعمال المحليين¹⁶.

حاولت الجزائر في السنوات الماضية ان تصب اهتمامها تجاه خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنح الاولوية للمقاولاتية من اجل خلق فرص العمل، لكن هذه المبادرة لم تدم طويلا نتيجة لعدة ظروف رافقت البلاد في تلك الفترة ولعل أهمها تراجع السوق الدولية للمحروقات، اضافة للظروف الامنية التي مرت بها الجزائر في ذلك الوقت.

مع تحسن الظروف السياسية والاقتصادية للجزائر، وفي ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم، فقد سعت الجزائر الى مراجعة استراتيجياتها نحو محاولة بناء اقتصاد معرفي، على أساس أن المعرفة هي المورد الاستراتيجي الذي تعول عليه الجزائر لتحقيق الاقلاع الاقتصادي وتحقيق ميزة تنافسية أساسها التجديد والابتكار، ولتحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية فقد اوكلت المهمة الأكبر في تنفيذها لمؤسسات التعليم العالي.

يعرف مرصد ريادة الأعمال العالمي (GEM) ريادة الاعمال على أنها أي محاولة لإنشاء مؤسسة أو أعمال جديدة أو توسيع أعمال قائمة من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة قائمة¹⁷.

عرفها أيضا الاتحاد الاوروي بأنها مجموعة الأفكار والطرائق المؤدية لخلق وتعزيز وتطوير النشاط الاقتصادي، من خلال المزج بين كل من الابتكار والمخاطرة و التسيير الفعال سواء في مؤسسة قائمة أو جديدة¹⁸.

في حين تعرف حاضنات الاعمال على أنها:

مجموعة المؤسسات والمشروعات التي تساعد رواد الأعمال على تطوير أفكارهم من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التسويق التجاري وإطلاق مشروع جديد¹⁹.

حاضنات الأعمال الجامعية هي بناء مؤسسي مصممة لدعم وتشجيع تطوير الشركات الناشئة التي يؤسسها الطلاب أو الباحثون أو الأساتذة، حيث توفر هذه الحاضنات مجموعة من الموارد، مثل المكاتب وتقديم المشورة والنصح والخدمات المالية والادارية والفنية للأفراد الذين يرغبون في بدء عمل جديد، ويتمثل الهدف الرئيسي في مساعدة الشركات الناشئة الوليدة على التغلب على العقبات التي غالباً ما ترتبط بإطلاق مؤسسة جديدة²⁰.

يعرفها المشرع الجزائري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12_293 خاصة المادة 11 منه على أنها هيكل لاستقبال ومساندة كل مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب الفكرة الابتكارية على اثبات وامكانية تطبيقها مستقبلا مع تقديم الدعم في مجالات التكوين، التمويل والاستشارة إلى غاية تجسيد المشروع على أرض الواقع²¹.

وللاحتضان الجامعي تأثير كبير على اقتصاد المعرفة من خلال تشجيع الابتكار وخلق المعرفة بحيث تلعب حاضنات الجامعات دوراً حاسماً في ترجمة هذه الأصول الفكرية إلى أعمال تجارية قابلة للتطبيق والتسويق.

يشدد معظم الباحثين والمهتمين باقتصاد المعرفة على أهمية التعاون بين الجامعة وباقي المؤسسات الأخرى في اقتصاد المعرفة، حيث تعتبر حاضنة الاعمال انعكاس لهذا التعاون من أجل اعداد خريجين مؤهلين لريادة الاعمال وخلق مؤسسات ناشئة قادرة على حل

المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توطين ونقل التكنولوجيا المتطورة وتعزيز استخدامها ، كل هذا جدمة للتنمية الاقتصادية و تعظيم الناتج المحلي²².

لقد أصبح احتضان الأعمال وريادة الأعمال جانبين أساسيين في النظام البيئي الجامعي، حيث توفر الجامعات بيئة مواتية للابتكار وإنشاء الأعمال من خلال توفير الدعم المالي والفني والاستراتيجي للشركات الناشئة²³، ومن خلال تشجيع ريادة الأعمال بين الطلاب والباحثين تساعد الجامعات على تعزيز الاقتصاد من خلال تعزيز خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي . فتعليم ريادة الأعمال على مستوى الجامعات يساهم في توسيع آفاق الجامعة من حيث ربطها بمحيطها الاقتصادي وبالتالي خلق قيمة مضافة، كما يساهم هذا التوجه أيضا في اضافة تخصصات اخرى جديدة تساهم في تطوير الجامعة نحو الداخل باعتبارها مؤسسة قائمة بحد ذاتها تتيح لكافة الاسرة الجامعية فرص الابداع والابتكار.

2.4 مساهمة الجامعة الجزائرية في خلق نظام بيئي لريادة الأعمال

إن تعليم ريادة الأعمال يزيد من الإبداع والتعلم والرؤية الذاتية والتفكير خارج الصندوق، ويخلق فرصاً بين الطلاب والتي يمكن أن تساهم في نهاية المطاف في تنمية المجتمع شريطة أن تتحول المعرفة المكتسبة إلى ممارسة، إن معرفة ريادة الأعمال تمكن الفرد من تحسين وتطوير الشخصيات المرتبطة بنجاح أنشطة ريادة الأعمال وتقديم مهارات ريادة الأعمال المفيدة لرواد الأعمال²⁴. كثيرا ما اعتبرت ريادة الأعمال نوعاً جديداً من مفاهيم الأعمال التي تعمل كأداة أساسية لتطوير السلوكيات الإيجابية لدى الطلاب من أجل بدء أعمال إبداعية جديدة هدفها الرئيسي هو زيادة النمو في بلد ما من خلال دعم الشركات الريادية خلال تقدمها في مرحلة النمو، وبالتالي فإن مبادرة ريادة الأعمال توفر عنصر القيمة المضافة في بيئة ريادة الأعمال في الجامعة؛ كما توفر هذه المبادرة مجموعة مثالية من خدمات التكنولوجيا وحضانة الأعمال مما يؤدي إلى زيادة تدخلهم الإداري وخبراتهم في مجال الأعمال ومشاركة مهارات ريادة الأعمال والدعم النفسي²⁵.

تسعى المجتمعات إلى الاهتمام بجامعاتها وتهيئة المزيد منها وتوفير وسائل القوة والتطور لها، وهو خيار ذو أولوية يرقى إلى مستوى مفهوم تحقيق التنمية المستدامة، وفي نفس الوقت تسعى الجامعات إلى تبرير وجودها من خلال تحقيق المواءمة بين رسالتها ورؤيتها وأهدافها مع ثوابت وأهداف مجتمعاتها، وفي هذا الإطار تعد الجزائر من بين الدول العربية التي سعت منذ الاستقلال إلى توسيع شبكة التعليم العالي حتى تتمكن من أداء الدور الاجتماعي والاقتصادي والريادي بامتياز.

الجدول رقم 02: تطور النظام البيئي لريادة الأعمال بالجزائر حتى سنة 2023

الرقم	التعيين	العدد
01	عدد المؤسسات الناشئة	734
02	حاضنات الأعمال	94
03	حاضنة بوسم لابل	17
04	مركز تطوير المقاولانية	84
05	دار الذكاء الاصطناعي	17
06	وسم علامة مشروع مبتكر	234
07	براءة اختراع	853

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أسفرت نتائج العمل بالاستراتيجية الجديدة في الجامعات الجزائرية للسنتين الأخيرتين عن إنشاء 734 مؤسسة ناشئة و 94 حاضنة أعمال، و 17 حاضنة على وسم لابل، إضافة إلى 84 مركز تطوير المقاولاتية، و 17 دار ذكاء اصطناعي، و 234 وسم علامة مشروع مبتكر إضافة إلى 853 براءة اختراع.

الجدول رقم 03: مخرجات ريادة الأعمال والابتكار حسب الكليات والمعاهد بجامعة سوق أهراس

الرقم	الكلية/المعهد	عدد المشاريع المؤسسات الناشئة	عدد براءات الاختراع	عدد المشاريع المسجلة في مركز تطوير المقاولاتية
01	كلية العلوم والتكنولوجيا	51	3	2
02	كلية علوم الطبيعة والحياة	26	1	7
03	معهد العلوم الفلاحية والبيطرة	16	7	2
04	كلية الحقوق والعلوم السياسية	13	1	1
05	معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية	22	00	10
06	كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	10	1	6
07	كلية العلوم الاجتماعية والانسانية	16	00	4
08	كلية الآداب واللغات الأجنبية	21	00	2
	المجموع	177	13	34

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الجامعة

يوضح هذا الجدول مخرجات ريادة الأعمال والابتكار لمختلف الكليات والمعاهد داخل جامعة سوق أهراس، كلية العلوم والتكنولوجيا هي الأكثر إنتاجية من حيث عدد مشاريع المؤسسات الناشئة، حيث بلغ عددها 51 مشروعاً، وهذا يشير إلى ثقافة ريادة الأعمال القوية التي يتميز بها اصحاب هذا النوع من التخصصات العلمية والتركيز على الترجمة العملية والتطبيقية للمعارف المكتسبة داخل الكلية.

يحتل معهد العلوم الفلاحية والبيطرة المرتبة الأولى في عدد براءات الاختراع، حيث بلغ عددها 7 براءات اختراع، وهذا يدل على الابتكار والبحث القوي في هذا المجال، قد يكون هذا أيضاً بسبب الطبيعة التطبيقية للعلوم الزراعية والبيطرية والتي يمكن أن تؤدي بسهولة إلى اختراعات عملية.

أما كلية الحقوق والعلوم السياسية لديها عدد أقل من مشاريع المؤسسات الناشئة (13) وعدد قليل من براءات الاختراع (1)، ولكن لديها عدد كبير من المشاريع المسجلة في مركز تطوير المقاولاتية (7)، وهذا يشير إلى أن الطلاب والاساتذة قد يكونون أكثر تركيزاً على الجوانب القانونية لريادة الأعمال، أو قد يكونون أكثر ميلاً إلى السعي للحصول على التوجيه والدعم في تطوير أفكارهم. وعلى الرغم من أن معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية لديه عدد كبير من المشاريع (22)، إلا أنه يفتقر إلى براءات الاختراع، قد يشير هذا إلى أن الأبحاث تركز على الجوانب العملية أو الخدمية بدلاً من الابتكارات التكنولوجية.

أما كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لديها توازن جيد بين مشاريع المؤسسات الناشئة (10)، وبراءات الاختراع (1)، والمشاريع المسجلة في مركز تطوير المقاولاتية (6)، وهذا يشير إلى رؤية أوسع لريادة الأعمال مع التركيز على كل من الابتكار والتطبيق الفعلي له على أرض الواقع.

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وكلية الآداب واللغات الأجنبية لديهما عدد أقل من المشاريع الناشئة، ولكن لا يزال لديهما بعض المشاريع المسجلة في مركز تطوير المقاولاتية، وهذا يشير إلى أن هذه المجالات الأكاديمية قد لا تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بريادة الأعمال التقليدية، ولكن لا يزال هناك اهتمام بتطوير الأفكار والمشاريع الإبداعية.

على العموم فإن جامعة سوق أهراس تعتبر حديثة العهد بثقافة ريادة أعمال وبدأت تشق طريقها بشكل جيد في هذا المجال، وذلك من خلال نجاحها في خلق عدد كبير من مشاريع المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة، ويبدو أن هناك توازناً جيداً بين التركيز على الابتكار (براءات الاختراع) والتطبيق العملي (المشاريع المؤسسات الناشئة والمشاريع المسجلة في مركز تطوير المقاولاتية).

3.4 التعاون مع الصناعة

أصبح التعاون بين الجامعات والصناعة ينظر إليه على أنه محرك أساسي للتنمية الاقتصادية، فبالنسبة للصناعة تزداد مردودية نتائج الابتكار من خلال الوصول إلى المعرفة الجامعية، وفي هذا السياق، أصبحت الجامعات تقوم بدور هام كمصدر للمعرفة التي يمكن للصناعة استخدامها في إطار نموذج الابتكار المفتوح.²⁶

فمن أجل خلق ديناميكية أكبر لاقتصادات الدول فقد توسعت المهام الأكاديمية التقليدية للجامعات لتشمل ما يعرف بالمهمة الثالثة، أو ما يصطلح عليه بالتعاون بين الجامعات والصناعة، من أجل العمل على تحويل الأبحاث الأكاديمية وبراءات الاختراع إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق والتنفيذ في السوق المحلية، فالجامعات هي مصدر رئيسي للمعرفة والخبرة، ومن جانبها توفر الصناعة للجامعة فرصة تطبيق الأبحاث والاختراعات وتقديم الدعم المالي والتقني لتجسيد هذه الأبحاث.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعاون بين الجامعات والصناعة أن يساهم في تطوير مهارات الطلاب والباحثين، من خلال توفير فرص التدريب والتعلم التقني في بيئة صناعية حقيقية، وبالتالي لهم أن يكتسبوا المهارات والخبرات اللازمة للاندماج في سوق العمل بنجاح. لقد أصبحت اليوم الجامعات فاعلا رئيسيا وحاسما في أنظمة الابتكار وبالتالي فقد تجاوزت المفهوم التقليدي لها الذي يعتبرها مراكز للمعرفة والتعلم فقط من خلال انشاء حاضنات التكنولوجيا وأقسام خاصة لنقل التكنولوجيا والأبحاث متعددة التخصصات بهدف خلق وإدارة المشاريع.²⁷

لقد أصبح التعاون مع الصناعة ركيزة أساسية للجامعات الحديثة، ومن خلال العمل جنباً إلى جنب مع الشركات، يمكن للجامعات تعزيز نقل المعرفة والبحث التعاوني وتطوير التقنيات المبتكرة²⁸، يتيح هذا التعاون للجامعات مواكبة احتياجات السوق والمساهمة بشكل كبير في الاقتصاد الإقليمي والوطني.

غالباً ما يعتبر التعاون بين الجامعات والصناعة نشاطاً متجانساً، على الرغم من وجود أنواع مختلفة من التعاون في الممارسة العملية، مما يجعل من الصعب إنشاء تعريف جامع تغطي جميع أنواع هذا التعاون، لكم يمكن تعريفه على أنه التفاعل بين أي جزء من نظام التعليم العالي والصناعة الذي يتمثل هدفه الأساسي في تشجيع تبادل المعرفة والتكنولوجيا²⁹.

تركز أغلب الدول من أجل تحقيق نجاعة أكبر على استحداث مجموعات قطاعية صناعية مع الجامعات حتى تعمل على تحسين وضعها التنافسي، فحسب دراسة قام بها كل من الدكتور S. Lamichhane و T. N. Sharma بعنوان "العلاقة بين الجامعة والصناعة: توجه نحو التحول المعرفي والتسريع الاقتصادي" فإنه ينتظر من تطوير هذه العلاقة التعاونية بين الصناعة أن تقدم للجامعة كل أنواع الدعم من أجل انتاج المعرفة وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي ومن أبرز مجالات هذا التعاون³⁰:

- يسمح تطوير هذه العلاقة التعاونية للمؤسسات من المشاركة المثمرة في مناقشة وتبادل الخبرات مع مكونات الجامعة من أجل موائمة عروض التكوين بما يتناسب وسوق العمل، ومن ثم يمكن من خلال هذا التعاون تحديد الفجوة بدقة بين الكفاءات المطلوبة ومخرجات الجامعة.

- تمثل المؤسسات بيئة جيدة للتعليم التعاوني والتجريبي لطلبة وهيئة التدريس.

- يسمح هذا التعاون ايضا من دعم المؤسسات لعملية توظيف خريجي الجامعات والحد من هجرة الأدمغة.

- امكانية دعم المؤسسات وتوفير أغلفة مالية تخصص لعمليات تحسين الأداء والتطوير الإداري للجامعات وعمليات التعليم والتدريب.

يُكمن الهدف من خلق هذا الربط بين الجامعة والصناعة والتي يقصد بها هنا جميع المؤسسات العامة والخاصة المكونة لبيئة الجامعة الخارجية من خلال عدة أنشطة مثل الاستشارات والأبحاث متعددة التخصصات....، في زيادة وجذب المزيد من الاستثمارات والاموال من مصادر خارجية بالنسبة للمؤسسات، وتحسين جودة الحياة للموظفين والأكاديميين على الجانب الآخر، كما يسمح هذا الربط أيضا من فرص اكتشاف الطلبة والأكاديميين لمعدات عالية التقنية غير موجودة بالمؤسسات الجامعية، وبالتالي امكانية كسب المزيد من الخبرة العملية والتي يمكن أن تسمح للطلبة من التعرف على عالم الشغل عن قرب³¹.

فحسب مؤشر الابتكار العالمي (GII) وهو تقرير سنوي يقيس ويصنف أداء الابتكار للبلدان في جميع أنحاء العالم والذي يقيس مجموعة واسعة من المؤشرات المتعلقة بالابتكار، بما في ذلك عوامل مثل التعاون بين الجامعة والصناعة في مجال البحث والتطوير، وحماية الملكية الفكرية، ورأس المال البشري والبحث، وإخراج التكنولوجيا، والمخرجات الإبداعية، فقد كان ترتيب الجزائر في الفترة الممتدة من 2017 إلى سنة 2023 كما يلي:

الجدول رقم 01: ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة من 2017 إلى غاية 2023

السنة	GII	مدخلات الابتكار	مخرجات الابتكار
2017	108	105	117
2018	110	100	116
2019	113	100	118
2020	121	111	126
2021	120	109	128
2022	115	110	118
2023	119	118	116

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على موقع مؤشر الابتكار العالمي GII

جاءت الجزائر في المرتبة 119 من أصل 132 اقتصاداً في مؤشر الابتكار العالمي 2023، وخلال الفترة من 2017 - 2023 لم يعرف ترتيب الجزائر ذلك التحسن الكبير الذي يشير الى بداية نجاح الاستراتيجية العامة لخلق بيئة مشجعة للابتكار، فقد كان أفضل ترتيب في عام 2017، وكان أسوأ ترتيب في عام 2020، حيث احتلت الجزائر المرتبة 121، من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن أداء الجزائر في مدخلات الابتكار كان أفضل من مخرجات الابتكار خلال هذه الفترة. وصنفت الجزائر في مدخلات الابتكار من المرتبة 105 إلى المرتبة 111، وكان أفضل ترتيب لها في عام 2017، بينما كان أسوأ ترتيب لها في عام 2020، أما بالنسبة للمخرجات، فقد تراوح ترتيبها من المرتبة 116 إلى 128، وكان أفضل ترتيب في عام 2018، بينما كان الأسوأ في عام 2021، كما يلاحظ من الجدول أن أداء الجزائر في السنوات الثلاث الأولى كان أفضل مقارنة بترتيبها في السنوات الأخيرة.

5. الدراسة الميدانية

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداة الدراسة "استبانة" لقياس مدى نجاح جامعة سوق أهراس في نشر ثقافة ريادة الأعمال واحتضان الأعمال ومدى نجاح الجامعة في ربط علاقات مع المؤسسات المكونة لبيئتها من أجل بناء اقتصاد المعرفة لدى الطلاب من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، وبعد التحقق من مؤشرات الصلاحية والثبات في السياق المحلي، تكونت النسخة النهائية للأداة من (26) بنداً، موزعة على ثلاثة محاور: المحور الأول: إعادة صياغة رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها واشتمل على ثمانية بنود، والبعد الثاني: قيادة الجامعة ودعمها لمحور احتضان الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال في الوسط الجامعي واشتمل على عشرة بنود، والبعد الثالث: تعاون الجامعة مع الصناعة واشتمل على ثمانية بنود.

1.5 عينة الدراسة:

عينة الدراسة والتي تعرف بأنها: "مجموعة الوحدات التي يتم اختيارها من مجتمع البحث لتمثله في الدراسة"³²، أي أن عينة الدراسة هي جزء من مجتمع الدراسة، يقوم الباحث بإجراء الدراسة عليها بعد ذلك يتم تعميم النتائج المحصل عليها على كافة مجتمع الدراسة، بشرط أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة. وبالتالي فقد تم الاعتماد على ما يسمى بعينة الفرص المتاحة والتي تعتمد على الظروف المتاحة في الميدان، والاستفادة من المرونة المتوقعة لدى أفراد العينة، وقد بلغ أفراد عينة الدراسة 30 مفردة (عدد الاستبيانات المسترجعة والقابلة للتحليل)، من هذا المنطلق توزعت عينة الدراسة كمايلي:

الجدول رقم 04: تعداد وتوزيع عينة الدراسة

الرقم	عينة الدراسة	الرتبة	العدد
01	أستاذ	استاذ تعليم عالي	05
		استاذ محاضر أ	04
		استاذ محاضر ب	06
02	أستاذ إداري	استاذ تعليم عالي	03
		استاذ محاضر أ	05
		استاذ محاضر ب	07

المصدر: من إعداد الباحث

ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تمّ جمعها اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية وهذا بالاستعانة بحزمة البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية والمعروفة تجارياً بإسم: (SPSS-Version 22) ولتقدير استجابات عينة الدراسة، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الجدول الآتي:

الرأي	أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
الوزن	1	2	3	4	5

وقد تمّ معالجة مقياس ليكرت الخماسي من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{القيمة العليا للبدل - القيمة الدنيا}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{1-5}{5} = 0.8$$

وعليه يمكن تحديد الاتجاه العام للإجابات وفق الجدول الموالي:

المتوسط المرجح	درجة الموافقة
1.8-1	أبدا
2.6-1.81	نادرا
3.4-2.61	أحيانا
4.2-3.41	غالباً
5-4.3	دائماً

يضع المبحوث علامة (√) أمام كل بند من بنود الأداة للتعبير عن رأيه وتقييمه لمدى نجاح جامعة سوق أهراس في نشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار في تحقيق أهداف الاندماج في اقتصاد المعرفة لدى الطلاب من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

تم التحقق من صلاحية محتوى أداة الدراسة من خلال عرضها في نسختها الأولية على ثلاثة خبراء من أساتذة الكلية وطلب الباحثون التحقق من ملائمة البنود للمجال الذي وضعت فيه والأداة ككل، ودقة الصياغة اللغوية، وفي ضوء آراء الخبراء، تم إجراء التعديلات المطلوبة وتمثلت أبرز ملاحظات الخبراء في إعادة صياغة بعض البنود لتكون أكثر وضوحاً للمبحوثين وقابلة للقياس.

2.5 ثبات الاستبيان:

تم استخدام قيمة ألفا كرونباخ (alpha cronbach's) لقياس مدى ثبات الأداة.

الجدول رقم 05: معاملات الثبات حسب ألفا كرونباخ

الرقم	المحور	عدد الفقرات	alpha cronbach	نسبة الثبات (%)
01	إعادة صياغة رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها	08	0,797	%79.7
02	قيادة الجامعة ودعمها لمحور احتضان الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال	10	0.855	%81.6
03	تعاون الجامعة مع الصناعة	08	0.801	%75.9
	المجموع	26	0.818	%79.07

بالنظر إلى النتائج المسجلة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان كانت على التوالي: 0,797 ، للمحور الأول و 0.855 للمحور الثاني و 0.801 للمحور الثالث أما قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان فقد بلغت 0.843 وهي نسبة ثبات عالية مما يدل على أن عبارات الاستبيان تتسم بالتناسق الداخلي وبالموثوقية وهذا ما يجعلها صالحة للدراسة والتحليل واستخلاص النتائج.

3.5 تصحيح أداة الدراسة:

تم استخدام مقياس ليكولت المكون من خمس نقاط لتصحيح أداة الدراسة حيث أُعطي كل بند درجة واحدة من خمس درجات (دائماً، غالباً، أحيانا، نادراً، أبداً)، وتم تمثيلها عددياً (5، 4، 3، 2، 1)، على التوالي، تم اعتماد مقياس الدرجات التالي لتحليل النتائج: 1.00-2.3 = منخفضة، و 2.34-3.67 = متوسطة، و 3.68-5.00 = كبيرة.

تم حساب مقياس التقدير باستخدام المعادلة التالية: (الدرجة القصوى للمقياس (5) - الدرجة الدنيا للمقياس (1)) / عدد الفئات المطلوبة (3) = $(5-1)/3 = 1.33$ ، ثم إضافة (1.33) إلى نهاية كل فئة.

4.5 عرض وتحليل النتائج:

الرتبة	الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
2	1	إعادة صياغة رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها	1.76	0.350	منخفضة
1	2	قيادة الجامعة ودعمها لمحور احتضان الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال	2.70	0.420	متوسطة
3	3	تعاون الجامعة مع الصناعة	1.73	0.300	منخفضة
		المجموع	2.07	0.356	منخفضة

أبانت النتائج أن متوسطات محاور الدراسة تراوحت بين (1.73-2.70)، وقد احتل البعد الثاني (قيادة الجامعة ودعمها لمحور احتضان الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال) المرتبة الأولى بأعلى متوسط (2.70) وانحراف معياري (0.420) بمستوى متوسط، وجاء البعد الأول (إعادة صياغة رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها) في المرتبة الثانية بمتوسط (1.76) وانحراف معياري (0.350) بمستوى منخفض، أما المجال الثالث (تعاون الجامعة مع الصناعة) فقد أتى في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.73) وانحراف معياري قدره (0.300) بمستوى منخفض، وجاء مستوى مدى نجاح جامعة سوق أهراس في نشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار واحتضان الأعمال من أجل بناء اقتصاد المعرفة لدى الطلاب من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بدرجة منخفض بدرجة إجمالية (2.07) وانحراف معياري قدره (0.356).

تشير هذه النتيجة إلى أن ردود أفعال عينة الدراسة من أساتذة جامعة سوق أهراس تظهر أن جهود الجامعة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والتعاون مع الصناعة من أجل بناء اقتصاد المعرفة لدى الطلاب لا تزال دون المستوى المطلوب، وأنها لا تزال في مراحلها الأولى مما يتطلب المزيد من الجهود والوقت لتنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة.

فبالنظر إلى حداثة التجربة وتواضع النتائج المحصلة مقارنة مع الأهداف المرجوة، إلا أنه لا يجب الوقوف كثيرا عند هذه النقطة، مع ضرورة إجراء تقييم شامل وتحديد الانحرافات والقيام بالتصحيحات اللازمة، فجامعة سوق أهراس كغيرها من جامعات البلاد ما زالت تعاني من قلة الخبرة في هذا المجال، وبالتالي فهي بحاجة إلى تكثيف الجهود وتوظيف خبراء ومستشارين إضافيين لنشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار بين طلابها. وتعود هذه الحاجة أيضاً إلى نقص الموارد البشرية المتخصصة في مجال ريادة الأعمال والابتكار، بالإضافة إلى ضعف الدعم المالي لبرامج وأنشطة الريادة والابتكار.

تظهر النتائج في المحور الأول تأخراً كبيراً للجامعة في إعادة صياغة رؤيتها ورسالتها، بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة التي تعزز المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات الفردية والجماعية التي تشكل أساساً فكرياً وسلوكياً لروح ريادة الأعمال والابتكار والعمل الحر بين الطلاب، كما تشير الإحصائيات الخاصة بالجامعة أيضاً إلى عدم اكتمال مرحلة الإصلاح المطلوبة مقارنة بالجامعات الأخرى، مع ضعف كبير في التركيز على تحضير خريجين مؤهلين لممارسة الأعمال الريادية والابتكارية على الرغم من توفير كافة الموارد المادية التي يحتاجها الطلبة والأساتذة من أجل انجاز المهام.

تشير عينة الدراسة أيضاً إلى عدم وجود خطة استراتيجية معلنة في هذا الجانب يشارك فيها جميع المتتمين للجامعة والمجتمع المحلي لتحديد المسؤوليات والصلاحيات في جو من الشفافية والوضوح الاستراتيجي، مع غياب قوانين وأنظمة مرنة تسمح بمواكبة التطورات المستمرة للمعرفة.

بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بدور القيادة الجامعية ودعمها لمحور احتضان الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال، فقد تبين أن الآراء العامة للمبحوثين جاءت متوسطة، مما يشير إلى الجهود التي تقوم بها قيادة الجامعة في تعزيز هذا الدور الجديد والعمل على إنشاء بيئة تنظيمية داعمة لريادة الأعمال في الساحة الجامعية، وتعزيز التنسيق مع المؤسسات العامة والخاصة للمساهمة في بناء اقتصاد معرفي قوي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، ومع ذلك فإن هذه الجهود بحاجة إلى دعم إضافي وتحسين الممارسات الإدارية لتواكب التحديات الجديدة، بما في ذلك هيكلية الجامعة بنهج إداري جديد من أجل ضمان جودة عملياتها.

ترى عينة الدراسة أن قيادة الجامعة تحاول خلق الجو المناسب للإبداع والابتكار داخل المؤسسة وتوفير قنوات اتصال متعددة بين قياداتها وجميع العاملين والمجتمع المحلي من خلال إصدار القرارات الإدارية بالمشاركة مع جميع الأطراف المعنية.

أما بالنسبة للمحور الثالث، فتشير النتائج إلى وجود ضعف في التعاون بين رواد الأعمال داخل الجامعة والمؤسسات سواء العامة منها أو الخاصة، ويعزى ذلك حسب المستجيبين إلى نقص ثقة قادة هذه المؤسسات في جودة مخرجات الجامعة، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون الفعال بينهما وعدم وجود اتفاقيات عمل أو بحث، بالإضافة إلى نقص التمويل للأفكار الريادية من هذه المؤسسات، مما يشكل عائقاً أمام تحقيق الأهداف المنشودة.

إلى جانب ذلك هناك نقص كبير في الخبراء وقلة مشاركة هذه المؤسسات في الملتقيات العلمية التي تقدمها الجامعات، هذا التعاون المتواضع يجعل الطلبة والاستاذة رواد الأعمال يفقدون فرصة اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لحل مشاكل هذه المؤسسات والمجتمع، كما أن جامعة سوق أهراس مقصورة في وضع خطط دراسية تدعم ثقافة ريادة الأعمال والابتكار، ولديها قصور في توفير مواقع إلكترونية توجيهية تهتم بنشر كل ما هو جديد من فعاليات وأنشطة تتعلق بثقافة ريادة الأعمال والابتكار.

6. الخلاصة:

تسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة إلى تطوير نظام بيئي ملائم وقوي يرمي إلى التنويع الاقتصادي ومضاعفة الأجهزة المخصصة لدعم وإنشاء المؤسسات الناشئة لكي تكون قاطرة لبناء اقتصاد المعرفة، ولتحقيق هذا الرهان، تعول الدولة الجزائرية على مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعات كمركز رئيسي لإعداد عمال المعرفة وتنمية رأس مال بشري مؤهل قادر على إيجاد حلول علمية وتقنية لمشاكل المؤسسات الجزائرية.

حاولنا في هذه الدراسة إبراز دور ومهمة جديدة من جملة المهام والاسهامات والأدوار الجديدة للجامعات من جانب احتضان الأعمال ودورها في مرافقة المؤسسات الناشئة ونشر ثقافة ريادة الأعمال داخل الوسط الجامعي ودعم الابتكار من خلال تنشيط العلاقة بين الجامعة والصناعة وقد أظهرت نتائج ردود أفعال عينة الدراسة من أساتذة جامعة سوق أهراس أن جهود الجامعة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والتعاون مع الصناعة من أجل بناء اقتصاد المعرفة لدى الطلاب لا تزال دون المستوى المطلوب بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها قيادة الجامعة من أجل تنفيذ المخطط العام للوزارة الوصية في هذا الجانب، لذا تقترح هذه الدراسة بناء على نتائج الدراسة الميدانية والاطار النظري السابق ذكره جملة من التوصيات التي قد تساهم في تحقيق نتائج أفضل من أجل خلق نظام بيئي سليم تستطيع فيه مكونات الاسرة الجامعية من الابداع والمساعدة في حل مشكلات المؤسسات خاصة المحلية:

- توصي الدراسة بضرورة تبني النهج الاستراتيجي في تسيير الشأن الاداري والبيداغوجي للجامعة كأحد الاساليب الادارية الحديثة من خلال تحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر الخارجية من أجل الاستفادة أكثر من هذا النهج في تطوير أداء المؤسسة مع ضرورة وضع نظام لتقييم الأداء من أجل تحديد الاختلالات والقيام بالتصحيحات اللازمة.

- تكثيف جهود نشر ثقافة ريادة الأعمال ضمن جميع مكونات الاسرة الجامعية وخاصة هيئة التدريس التي تبدي مقاومة غير معلنة لهذا التغيير واجراء بحوث ميدانية عن مدى فعالية ادراج ريادة الاعمال في البرامج الجامعية لجميع التخصصات ومساهمتها في تنمية الوعي بأهمية ريادة الأعمال.
- حاضنات الاعمال الجامعية آلية مهمة في ضمان نمو وديمومة المؤسسات الناشئة، لذا يتوجب العمل على تطويرها أكثر من الجانب الاداري والتنظيمي مع اشراكها في السياسات المتعلقة بخلق صناديق الاستثمار والدعم التمويلي.
- ضرورة تقليص الفجوة بين الجامعة وسوق العمل من خلال خلق شراكة حقيقية بين الجامعات ومؤسسات الدولة الاخرى، وربط التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل والتأكد من موائمة عوض التكوين ومتطلبات سوق العمل بالجامعة.
- ضرورة الاسراع في تفعيل وخلق المؤسسات الفرعية لحل مشكلات التمويل في الجامعات لإيجاد مصادر متجددة لتمويل البرامج الجامعية خاصة المؤسسات الناشئة.
- العمل مع مؤسسات الدولة على إيجاد آليات تشجع القطاع الخاص على تمويل البحث العلمي من خلال تخفيض الضرائب على ارباح المؤسسات المساهمة في تمويل البحث العلمي.
- العمل على تطوير العلاقة جامعة - صناعة من خلال تكثيف العمل في محور التعليم المستمر (التعليم مدى الحياة) وتقديم دورات متخصصة في التطوير التنفيذي والبرامج المتخصصة حسب طبيعة كل مؤسسة، وتخفيض المؤسسات من جهة أخرى على توفير فرص التدريب لطلبة وأساتذة الجامعة من خلال تخصيص وظائف صيفية لهم أو فرص عمل للطلبة ولو بدوام جزئي.

7. قائمة الاحالات والمراجع:

- 1 - سامر بابكر، اقتصاد المعرفة، صندوق النقد الدولي، العدد 13، سنة 2021، ص 06.
- 2 - محمد خالد أبو عزام، ادارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، دار زهدي للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 44.
- 3 - سميرة لغويل، احمد بن بعطوش، المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر، المجلة العربية للآداب والعلوم الانسانية، المجلد الرابع، العدد 12، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2020، ص 185.
- 4 - محمود عبده حسن محمد العزيمي، تصور مقترح لتكوين أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 33، جامعة الاندلس للعلوم التقنية، اليمن سنة 2019، ص 13.
- 5 - Derek H.C Chen and Carl J, Dahlman, **The Knowledge Economy, The Kam Methodology And World Bank Operations**, World Bank Institute Washington, D.C, 2006, P 04.
- 6 - بلواقي عبد المالك، بن زبيدي عبد الطيف، قياس أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 05، العدد 01 مكرر، جامعة أدرار، الجزائر، سنة 2021، ص 166.
- 7 - جنان عباس علي الطائي، عادل سلام كشكول، مؤشرات الاقتصاد المعرفي وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الكوت لعلوم الاقتصاد والادارة، المجلد 14، العدد 45، العراق، 2022، ص 574.
- 8 - احمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ل م د في ضوء تحضير الطلبة لعالم الشغل، رسالة ماجستير علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 13.
- 9 - محمد حميدان العبادي، "مجالات ومؤشرات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية بسلطنة عمان" ف، مجلة الإداري، العدد 103، عمان، 2005.
- 10 - احمد زرزور، مرجع نفسه، ص 14.

- 11- الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99-05 المؤرخ في 14/04/1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ص 05.
- 12- صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: افاقه ومعوقاته، رسالة دكتوراه علوم عي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 43.
- 13- خامرة بوعمامة، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017/2018، ص 121.
- 14- سمية الزاحي، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013/2014، ص 64.
- 15- Ruxandra BEJINARU, **Universities in the Knowledge Economy**, Management Dynamics in the Knowledge Economy, Vol 5,N°2,2017,P 254.
- 16- ماجدة خلف السبوع، **ريادة الاعمال والتعليم الريادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2020، ص 40.
- 17- Noha Ahmed Hassan, **University business incubators as a tool for accelerating entrepreneurship: theoretical perspective**, Review of Economics and Political Science, Emerald Publishing Limited, 2020, p 05.
- 18- سمغوني ت.ف، شارف وهيبة، **واقع ريادة الاعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA)**، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 2023، ص 191.
- 19- Carvalho & Galina.S.V, **The role of business incubators for start-ups development in Brazil and Portugal**, World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development,2015,p258.
- 20- Wright, M & Clarysse, B, **University spin-out companies and venture capital**, Research Policy,2014,Vol 43(7), p1229.
- 21- المرسوم التنفيذي رقم 12_293، الجريدة الرسمية، 2012، ص 17.
- 22- نصر الدين امرار، سفيان فوكة، دور حاضنة الاعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة دراسة على ضوء القرار 1275، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 02، 2023، ص 790.
- 23- Jones. B, **University-Industry Collaboration: A Catalyst for Economic Growth**, International Journal of Innovation and Economic Development, 2019, p56.
- 24- Badri.R & Hachicha.N, **Entrepreneurship education and its impact on students' intention to start up: A sample case study of students from two Tunisian universities**, The International Journal of Management Education, 2019, p182.
- 25- Hossinger.S & Werner, **Venture creation patterns in academic entrepreneurship: the role of founder motivations**. The Journal of Technology Transfer, 2021, p7.
- 26- Haidar. H, **An investigation of university-industry collaboration for early stage development projects**, Doctoral dissertation, Grenoble Alpes University, 2021, p22.
- 27- Aschalew Fikru, **Higher Education- Industry Linkage**, industry Ministry, Addis Ababa, Éthiopie, 2016, P24.
- 28- Smith.A, **The Role of Universities in the Knowledge Economy**, Journal of Higher Education,2018, p213.
- 29- Kaloudis.A and other, **How Universities Contribute to Innovation: A Literature Review- based Analysis**, Norwegian Ministry of Education and Research,Rapport 2019, p46.
- 30- Shreeram Lamichhane & Tanka Nath Sharma, **University-Industry Relations: A Thrust for Transformation of Knowledge and Economic Acceleration**, Journal of Education and Research Vol. 2, 2010, p 64.
- 31- Wondwosen Tamrar, **University-Industry linkage in the ethiopian higher education sector**, Published in the Teacher, Vol9, N° 5, 2014, P2.
- 32- عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية – الرسائل والأطروحات-، ط 1، دار الأبحاث، الجزائر، 2009، ص 35.